

حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي

دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا

Protecting Children from Problematic Digital Use: A Comparative Study of Legislative, Regulatory, and

Preventive Policies in the UAE, United Kingdom, and Australia

الباحث : علي حمود حمدان النعيمي

عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أطر حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي من خلال مقارنة السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وتنطلق الدراسة من التمييز بين الاستخدام الرقمي المكثف والاستخدام الإشكالي المصحوب بفقدان السيطرة أو الضرر الوظيفي، مع التركيز على دور خصائص تصميم المنصات، مثل أنظمة التوصية والإشعارات والتمرير اللانهائي، في تعزيز الانخراط المطول. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، باستخدام تحليل نوعي للوثائق القانونية والتنظيمية والصحية والتعليمية والدراسات المحكمة خلال الفترة 2016-2026. وتُجرى المقارنة وفق سبعة معايير موحدة تشمل الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. وتكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع بين هذه الأبعاد، وندرة الدراسات العربية والخليجية التي تربط الاستخدام الرقمي الإشكالي بالبنية التنظيمية والسياسات الوقائية. وتوضح المقارنة اختلاف النماذج الثلاثة في توزيع المسؤوليات وأدوات الحماية ودرجة إلزام المنصات. وتقترح الدراسة إطاراً وطنياً متدرجاً للرفاه الرقمي للطفل في دولة الإمارات، يجمع بين القياس الوطني، والسلامة بالتصميم، والوقاية، والتدخل الصحي، والحوكمة والتقييم، بما يحقق حماية متوازنة تراعي حقوق الطفل وخصوصيته ومشاركته الرقمية. وتسهم الدراسة في سد فجوة بحثية تتمثل في غياب تحليل مقارن يجمع دولة خليجية بنموذجين دوليين مختلفين ضمن إطار موحد يربط التشريع والتنظيم والوقاية بمسؤولية المنصات وحقوق الطفل المعاصرة. الكلمات المفتاحية: حماية الأطفال؛ الاستخدام الرقمي الإشكالي؛ السلامة بالتصميم؛ مسؤولية المنصات؛ ضمان العمر؛ الرفاه الرقمي؛ السياسات المقارنة؛ دولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

This study aims to analyze frameworks for protecting children from problematic digital use by comparing legislative, regulatory, and preventive policies in the United Arab Emirates, the United Kingdom, and Australia. It distinguishes between intensive digital use and problematic use characterized by loss of control or functional impairment, while emphasizing the role of platform design features, including recommender systems, notifications, and infinite scrolling, in encouraging prolonged engagement. The study adopts descriptive-analytical and comparative approaches, using qualitative analysis of legal, regulatory, health, and educational documents, alongside peer-reviewed studies published between 2016 and 2026. The comparison is structured around seven common criteria: legal foundations, platform responsibility, age assurance, safety-by-design, family- and school-based prevention, health response, and enforcement and evaluation. The literature reveals limited comparative research integrating these dimensions and a scarcity of Arab and Gulf studies linking problematic digital use to regulatory structures and preventive policies. The comparison demonstrates substantial

differences among the three national models in the allocation of responsibilities, protection mechanisms, and degree of platform accountability. The study proposes a graduated national framework for child digital wellbeing in the UAE that integrates national measurement, safety-by-design, prevention, stepped health intervention, governance, and evaluation. It contributes to addressing a research gap arising from the absence of an integrated comparative analysis that places a Gulf jurisdiction alongside two distinct international models within a unified framework linking legislation, regulation, prevention, platform responsibility, and contemporary children's rights.

Keywords: Child Protection; Problematic Digital Use; Safety-by-Design; Platform Responsibility; Age Assurance; Digital Wellbeing; Comparative Policies; United Arab Emirates.

المقدمة:

أصبح الاستخدام الرقمي جزءاً أصيلاً من حياة الأطفال، لما يوفره من فرص واسعة للتعليم والتواصل والترفيه والوصول إلى المعرفة والخدمات، إلا أن هذا التحول أفرز أنماطاً من الاستخدام قد ترتبط بفقدان السيطرة، واضطراب النوم، وتراجع الأداء الدراسي والاجتماعي، والضيق النفسي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن كثافة الاستخدام أو عدد الساعات لا يكفيان وحدهما للحكم على الضرر؛ فقد أظهرت دراسات واسعة أن العلاقة بين إجمالي استخدام التقنية ورفاه المراهقين قد تكون محدودة في المتوسط (Orben & Przybylski, 2019)، بينما ترتبط أنماط الاستخدام الإشكالي بصورة أوضح بمؤشرات القلق والاكتئاب والضغط النفسي (Shannon et al., 2022). كما يؤكد هذا الاتجاه ضرورة التمييز بين الاستخدام المكثف والاستخدام المختل وظيفياً الذي يصاحبه فقدان للسيطرة أو تأثير ملموس في النوم أو التعلم أو العلاقات.

وفي موازاة ذلك، انتقل الاهتمام العلمي من التركيز على زمن الشاشة إلى تحليل خصائص البيئة الرقمية ذاتها، ومنها أنظمة التوصية، والتمرير اللاهوائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات، والمكافآت المتغيرة، بوصفها عناصر قد تعزز الانخراط المطول وتؤثر في التنظيم الذاتي لدى بعض الأطفال (Flayelle et al., 2023). وقد أسهم هذا التحول في توسيع النقاش من مسؤولية الطفل والأسرة فقط إلى مسؤولية المنصات ومصممي الخدمات والجهات التنظيمية.

وتختلف الاستجابات الوطنية لهذه التحديات. فالمملكة المتحدة تبنت نموذجاً يقوم على واجبات قانونية ومساءلة المنصات عن مخاطر الأطفال، بينما اتجهت أستراليا إلى قيود عمرية أكثر صرامة ضمن منظومة متخصصة للسلامة الإلكترونية، في حين تعتمد دولة الإمارات على إطار حقوقي ومؤسسي يجمع حماية الطفل، والتوعية، والأمن الرقمي، والسياسات التعليمية والأسرية. ومع ذلك، تكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع هذه الأبعاد ضمن إطار تحليلي واحد (Jang & Ko, 2023)، وندرت الدراسات الخليجية التي تربط الاستخدام الرقمي الإشكالي بالبنية التشريعية والتنظيمية والوقائية (Al-Khani et al., 2021). ومن هنا تبرز أهمية المقارنة بين النماذج الثلاثة لفهم اختلاف توزيع المسؤوليات، وأدوات الحماية، ودرجة إلزام المنصات، وتحديد عناصر القوة والفجوات وقابلية نقل الخبرات إلى السياق الإماراتي بصورة متوازنة تراعي الفروق القانونية والمؤسسية والثقافية.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد أنماط الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، مقابل اختلاف السياسات الوطنية في تحديد مسؤوليات الحماية بين الأسرة والمدرسة والمنصات والجهات التنظيمية. كما تكشف الأدبيات عن محدودية الدراسات المقارنة التي تجمع الجوانب التشريعية والتنظيمية والوقائية ضمن إطار تحليلي موحد، ولا سيما في السياق الخليجي والإماراتي. وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: كيف تختلف السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات

والمملكة المتحدة وأستراليا في حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي، وما أوجه القوة والفجوات وقابلية الاستفادة منها في السياق الإماراتي؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

أهمية علمية: الإسهام في توضيح مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال والتمييز بينه وبين الاستخدام المكثف أو الطبيعي للتقنية.

أهمية تشريعية وتنظيمية: مقارنة كيفية توزيع مسؤوليات الحماية بين الدولة والمنصات والأسرة والمدرسة في النماذج الإماراتية والبريطانية والأسترالية.

أهمية وقائية: إبراز دور السلامة بالتصميم، وضمان العمر، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية ضمن منظومة حماية متكاملة.

أهمية وطنية: الاستفادة من الخبرات الدولية في تحديد عناصر قابلة للتكييف مع السياق الإماراتي، بما يدعم تطوير سياسات حماية الطفل في البيئة الرقمية.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تحليل مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال وأبرز العوامل المرتبطة به.

مقارنة السياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا.

تحديد أوجه القوة والفجوات في مسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم.

استخلاص العناصر القابلة للاستفادة والتكييف مع السياق الإماراتي لتطوير حماية الأطفال في البيئة الرقمية.

رابعاً- تساؤلات الدراسة:

ما المقصود بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، وما أبرز العوامل المرتبطة به؟

كيف تعالج دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي تشريعياً وتنظيمياً ووقائياً؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاثة في مسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم؟

ما أبرز أوجه القوة والفجوات في كل نموذج؟

ما العناصر القابلة للاستفادة والتكييف مع السياق الإماراتي لتطوير حماية الأطفال في البيئة الرقمية؟

خامساً- منهج الدراسة وحدودها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل نوعي للوثائق والتشريعات والسياسات واللوائح والأدلة التنفيذية والتقارير الرسمية والدراسات العلمية المحكمة ذات الصلة بحماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وقد تم اختيار المصادر بصورة قصدية وفق مدى ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة وموثوقيتها وحداتها، مع إعطاء الأولوية للتشريعات والوثائق الرسمية والمراجعات المنهجية والدراسات المحكمة.

وتُجرى المقارنة بين الدول الثلاث وفق سبعة أبعاد تحليلية هي: الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. ويهدف هذا الإطار إلى توحيد أسس المقارنة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف والقوة والفجوات في كل نموذج.

وتمتد الحدود الزمنية للدراسة من عام 2016 حتى عام 2026، بما يسمح بتتبع تطور الأطر التشريعية والتنظيمية الحديثة. وتقتصر الدراسة على التحليل المقارن للسياسات والوثائق المنشورة، ولا تقيس بصورة ميدانية انتشار الاستخدام الرقمي الإشكالي، كما لا تختبر الأثر السببي للسياسات في سلوك الأطفال أو صحتهم، ومن ثم تفسر النتائج بوصفها تقييماً بنوياً ومقارنة للسياسات، لا حكماً نهائياً على فعاليتها.

سادساً- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

عبر تحليل، (2019) Orben وPrzybylski تكشف المراجعات العلمية عن صورة مركبة. فقد وجد سادساً- الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

1. دراسة: (2026) Weeramanthri تناولت الدراسة التجربة الأسترالية في فرض حد أدنى لسن استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وحللت الأساس السياسي والتنظيمي لهذا التدخل وتحديات تطبيقه. وأوضحت أن النموذج الأسترالي يمثل تدخلاً احترازياً على مستوى السياسة العامة، مع بقاء قضايا فعالية ضمان العمر وآثاره الفعلية في رفاه الأطفال بحاجة إلى تقييم مستقبلي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديمها تحليلاً حديثاً للنموذج الأسترالي، إلا أنها تظل دراسة أحادية الدولة ولا تقدم مقارنة دولية لفاعلية أدوات الحماية.

2. دراسة Chhabra وآخرين: (2025) قدمت الدراسة مراجعة نطاقية للتوصيات المتعلقة بحماية الصحة النفسية للشباب في منصات التواصل الاجتماعي، وشملت السلامة بالتصميم، وشفافية الخوارزميات، وضمان العمر، والوصول إلى بيانات المنصات، والرقابة التنظيمية. وخلصت إلى وجود اتفاق متزايد حول أهمية هذه الأدوات، إلا أن معظمها لم يخضع بعد لتقييم رسمي لمدى فعاليته، مع استمرار تشتت مسؤوليات التنفيذ بين الأطراف المختلفة.

3. دراسة Livingstone وآخرين: (2024) بحثت الدراسة أنظمة ضمان العمر من منظور حقوق الطفل، وناقشت مدى فعاليتها في الحد من المخاطر الرقمية وتأثيرها المحتمل في الخصوصية والمشاركة وعدم التمييز. وأشارت إلى أن تطبيق ضمان العمر قد يحقق أهدافاً حمائية، لكنه قد يترتب عليه مساس بحقوق أخرى إذا لم يستند إلى مبادئ التناسب والشفافية والرقابة المستقلة. الفجوة البحثية: تكشف الدراسات السابقة عن تطور واضح في دراسة مسؤولية المنصات، والسلامة بالتصميم، وضمان العمر، والقيود العمرية، إلا أن الأدبيات ما تزال تركز غالباً على دول أو أدوات تنظيمية منفردة، مع محدودية الدراسات التي تجمع الأبعاد التشريعية والتنظيمية والوقائية في إطار مقارنة موحد. كما تشير المراجعة الحديثة إلى عدم وجود دراسة محكمة تم تحديدها تجمع دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا في مقارنة واحدة تشمل الأساس القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم. وتزداد هذه الفجوة وضوحاً في السياق الخليجي، حيث تتركز غالبية الدراسات على قياس أنماط الاستخدام وعلاقتها بمتغيرات نفسية وصحية، دون تحليل متكامل لسياسات حماية الأطفال. ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال مقارنة النماذج الثلاثة ضمن إطار تحليلي موحد، وتحديد أوجه القوة والفجوات والعناصر القابلة للتكييف مع السياق الإماراتي.

سابعاً- تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي

المبحث الأول: مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي.

المبحث الثاني: خصائص التصميم وعوامل الخطر.

المبحث الثالث: الآثار وعوامل الحماية.

الفصل الثاني: سياسات حماية الأطفال في الفضاء الرقمي

المبحث الأول: النموذج الإماراتي.

المبحث الثاني: النموذج البريطاني.

المبحث الثالث: النموذج الأسترالي.

الفصل الثالث: التحليل المقارن والسياق الإماراتي

المبحث الأول: التشريع ومسؤولية المنصات.

المبحث الثاني: الوقاية والاستجابة والإنفاذ.

المبحث الثالث: القوة والفجوات وقابلية التكيف.

الخاتمة :

النتائج.

التوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي

تمهيد الفصل :

أصبح الاستخدام الرقمي جزءاً أساسياً من حياة الأطفال، بما يوفره من فرص للتعليم والتواصل والترفيه، إلا أن بعض أنماط الاستخدام قد تتحول إلى سلوك يصعب التحكم فيه ويؤثر في الوظائف اليومية. وقد اتجهت الأدبيات الحديثة إلى تجاوز التركيز على عدد ساعات الاستخدام، والاهتمام بطبيعته ومدى ارتباطه بفقدان السيطرة والضرر الوظيفي (Orben & Przybylski, 2019; Shannon et al., 2022). ويتناول الفصل الأساس المفاهيمي للاستخدام الرقمي الإشكالي، والعوامل المرتبطة به، وآثاره وعوامل الحماية.

المبحث الأول: مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي :

تتعدد المصطلحات المستخدمة في الأدبيات لوصف أنماط الاستخدام الرقمي غير المتوازن، ومنها الاستخدام الإشكالي للإنترنت، والاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية، والاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي، واضطراب الألعاب الرقمية. ويعكس هذا التعدد غياب مفهوم تشخيصي موحد يمكن تطبيقه على مختلف أشكال الاستخدام الرقمي، ولذلك ينبغي التمييز بين الاستخدام المكثف والاستخدام الذي يؤدي إلى خلل وظيفي.

فقد أظهرت دراسة (Orben and Przybylski, 2019)، التي اعتمدت على بيانات واسعة شملت نحو 355 ألف مراهق، أن العلاقة بين إجمالي استخدام التكنولوجيا والرفاه النفسي كانت محدودة من حيث حجم التأثير. كما بينت دراسة (Boer et al., 2020)، التي شملت أكثر من 154 ألف مراهق في 29 دولة، أن الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل ارتبط بانخفاض الرفاه بصورة أكثر اتساقاً من مجرد الاستخدام المكثف. وتدعم هذه النتائج ضرورة عدم اعتبار كثرة الاستخدام دليلاً كافياً على وجود مشكلة. وفي الاتجاه نفسه، توصلت المراجعة المنهجية والتحليل التلوي لـ (Shannon et al., 2022) إلى وجود ارتباط بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي وبين الاكتئاب والقلق والضغط النفسي، مع التأكيد على أن غالبية الدراسات المتاحة لا تسمح بإثبات السببية. كما أظهرت مراجعة (Sohn et al., 2019) أن الاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية يرتبط بمؤشرات نفسية ونومية سلبية، مع تفاوت واضح في أدوات القياس والتعريفات المستخدمة.

وتزداد أهمية الضبط المفاهيمي في ضوء ما توصل إليه (Cheng et al. (2021) من أن تقديرات انتشار ما يسمى بإدمان وسائل التواصل تتأثر بدرجة كبيرة بطريقة القياس والحدود المستخدمة في التصنيف، إضافة إلى تأثير السياق الثقافي. وفي المقابل، يتمتع اضطراب الألعاب الرقمية بوضع تشخيصي أكثر تحديداً، ويقوم على مؤشرات مثل ضعف التحكم، وإعطاء أولوية متزايدة للعب، والاستمرار فيه رغم النتائج السلبية. (Paulus et al., 2018)

وبناءً على ذلك، تتبنى الدراسة الحالية مفهوم الاستخدام الرقمي الإشكالي باعتباره أكثر دقة وملاءمة، ويقصد به الاستخدام الذي يصاحبه ضعف أو فقدان في السيطرة ويؤثر بصورة ملموسة في النوم أو التعلم أو العلاقات أو الصحة. بصرف النظر عن عدد الساعات وحده. ويرى الباحث أن هذا المفهوم أكثر قدرة على توجيه التحليل بصورة علمية؛ لأن معيار المشكلة لا ينبغي أن يكون كثرة الاستخدام، بل مقدار ما يسببه من خلل في حياة الطفل، ويرى الباحث أن الاستخدام الرقمي يصبح إشكالياً عندما يفقد الطفل السيطرة عليه ويبدأ في التأثير في وظائف حياته الأساسية.

المبحث الثاني: خصائص التصميم وعوامل الخطر:

لم يعد تفسير الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال مرتبطاً بالعوامل الفردية فقط، بل امتد إلى خصائص البيئة الرقمية نفسها. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن بعض المنصات تعتمد على خصائص تصميم تهدف إلى زيادة مدة التفاعل واستمراره، مثل التمرير اللانهائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات المتكررة، والمكافآت المتغيرة، ومؤشرات التفاعل الاجتماعي، وأنظمة التوصية الشخصية. وقد قدم Flayelle et al. (2023) تصنيفاً لهذه الخصائص، موضحين أنها قد تتفاعل مع آليات التعزيز النفسي والاجتماعي والتنظيم الذاتي بما يزيد احتمالات الانخراط القهري لدى بعض المستخدمين.

وتدعم الأدلة التجريبية أهمية تصميم المنصة بوصفه عاملاً من عوامل الخطر؛ فقد وجد Radesky et al. (2022) انتشاراً واسعاً لخصائص التصميم التلاعب في التطبيقات التي يستخدمها الأطفال الصغار، ومنها الضغوط المرتبطة بالشراء، والقيود على التنقل داخل التطبيق، والعناصر المصممة لإطالة مدة الاستخدام. كما أظهرت الدراسة تفاوتاً في التعرض لهذه الخصائص وفق المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بما يشير إلى أن المخاطر الرقمية لا تتوزع بالتساوي بين الأطفال.

ويزداد أثر هذه الخصائص عندما تتفاعل مع عوامل فردية وأسرية. وتشير الأدبيات إلى أن ضعف التنظيم الذاتي، والاندفاع، وبعض المشكلات النفسية، والحاجة المرتفعة للقبول الاجتماعي قد تزيد قابلية الطفل للانخراط المفرط. كما تؤثر عوامل أسرية مثل غياب الروتين الواضح، وضعف القدوة الرقمية، والصراع المتكرر حول الأجهزة، والاعتماد على الشاشة بوصفها وسيلة دائمة للتهديئة. وتؤكد مراجعة (Paulus et al. (2018) أن تفسير اضطرابات الاستخدام الرقمي، ولا سيما الألعاب، يتطلب النظر إلى التفاعل بين العوامل الفردية والأسرية وخصائص التصميم، وليس إلى عامل منفرد.

كما أن أنظمة التوصية والخوارزميات قد تسهم في استمرار التفاعل من خلال تخصيص المحتوى وفق سلوك المستخدم السابق. وقد أوضح (Costello et al. (2023) أن النماذج الاقتصادية القائمة على جذب انتباه المستخدمين تخلق حوافز قوية لزيادة التفاعل، وهو ما عزز الدعوات إلى توسيع مسؤولية المنصات لتشمل تقييم مخاطر التصميم والخوارزميات، بدلاً من حصر الحماية في مسؤولية الطفل أو الأسرة.

وتوضح هذه الأدلة أن عوامل الخطر تعمل بصورة تفاعلية؛ فوجود خاصية تصميم جاذبة لا يعني بالضرورة حدوث استخدام إشكالي لدى جميع الأطفال، كما أن القابلية الفردية لا تؤدي وحدها إلى الضرر في غياب بيئة رقمية محفزة. ولذلك فإن فهم الاستخدام الرقمي الإشكالي يستلزم تحليل العلاقة بين الطفل وخصائص المنصة والسياق الأسري والاجتماعي المحيط به.

ويرى الباحث أن الخطر الحقيقي لا يرتبط بوجود التكنولوجيا أو جاذبية المنصة في ذاتها، بل بتفاعل خصائص تصميم تعزز الاستمرار مع طفل محدود القدرة على التنظيم الذاتي أو بيئة أسرية تفتقر إلى الضوابط الداعمة. ومن ثم، فإن حماية الأطفال

تتطلب الانتقال من التركيز على ضبط سلوك المستخدم فقط إلى إدراج تصميم المنصات وآليات التوصية ضمن منظومة الوقاية والمسؤولية التنظيمية.

المبحث الثالث: الآثار وعوامل الحماية:

تتعدد الآثار المرتبطة بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال والمراهقين، ولا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد إلى الصحة النفسية والنوم والأداء الدراسي والعلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات ضرورة الحذر في تفسير هذه العلاقات؛ لأن نسبة كبيرة من الدراسات المتاحة ذات تصميم مقطعي، ولا تسمح بإثبات أن الاستخدام الرقمي الإشكالي هو السبب المباشر للنتائج السلبية.

فقد توصلت المراجعة المنهجية والتحليل التلوي لـ Shannon et al. (2022) إلى وجود ارتباط بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي وبين أعراض الاكتئاب والقلق والضغط النفسي لدى المراهقين والشباب، مع بقاء اتجاه العلاقة السببية غير محسوم. كما أظهرت مراجعة Sohn et al. (2019) ارتباط الاستخدام الإشكالي للهواتف الذكية بالاكتئاب والقلق والضغط النفسي وضعف جودة النوم، وهو ما يجعل النوم والصحة النفسية من أبرز المجالات التي تتكرر فيها النتائج عبر الدراسات. وتبرز أهمية النوم بصورة خاصة، إذ يمكن أن يؤدي الاستخدام الليلي المستمر والإشعاعات وتأخر التوقف عن استخدام الأجهزة إلى مزاحمة وقت النوم أو إضعاف جودته. وفي السياق الإماراتي، وجد Hasan et al. (2023) ارتباطاً بين مخاطر إدمان الهاتف الذكي وضعف جودة النوم لدى عينة من طلبة الجامعات في الشارقة، مع التأكيد على أن طبيعة الدراسة المقطعية وعمر المشاركين لا يسمحان بتعميم النتائج مباشرة على الأطفال.

أما من الناحية التعليمية، فقد يرتبط الاستخدام الإشكالي بتشتت الانتباه أو مزاحمة الواجبات والقراءة والنشاط البدني، إلا أن الأدلة لا تدعم اعتبار التكنولوجيا في ذاتها سبباً للتراجع الدراسي؛ فالتقنية قد تستخدم في التعلم والتواصل والإبداع. ولذلك تظل طبيعة الاستخدام، وتوقيته، ومدى تعارضه مع الوظائف اليومية، أكثر أهمية من مجرد وجود الجهاز أو كثرة استخدامه. كما أظهرت الدراسة العابرة للدول التي أجراها Boer et al. (2020) أن الاستخدام الإشكالي يرتبط بانخفاض الرفاه بصورة أكثر اتساقاً من الاستخدام المكثف، بما يدعم التركيز على الخلل الوظيفي لا على زمن الاستخدام فقط.

وفي مقابل عوامل الخطر، تشير الأدبيات إلى مجموعة من عوامل الحماية التي يمكن أن تقلل احتمالات تحول الاستخدام الرقمي إلى نمط إشكالي. وتأتي الأسرة في مقدمة هذه العوامل من خلال وجود قواعد واضحة وقابلة للمراجعة، والقُدوة المتوازنة في استخدام الأجهزة، والمحافظة على روتين النوم والنشاط البدني، والحوار مع الطفل بدلاً من الاكتفاء بالرقابة والعقاب. كما تمثل المدرسة بيئة وقائية مهمة من خلال تنمية الوعي الرقمي ومهارات التنظيم الذاتي والكشف المبكر عن أنماط الاستخدام التي تؤثر في الأداء اليومي.

وتدعم الأدلة التدخلات المدرسية المنظمة؛ فقد خلصت مراجعة Throuvala et al. (2019) إلى أن برامج الوقاية المدرسية يمكن أن تحسن المعرفة والاتجاهات ومهارات التنظيم الذاتي، رغم تفاوت الأدلة على قدرتها على خفض الاستخدام الإشكالي فعلياً. كما قدمت تجربة Lindenberget al. (2022) دليلاً أقوى، إذ أظهرت تجربة عشوائية عنقودية في المدارس أن تدخلاً قائماً على العلاج المعرفي السلوكي أسهم في خفض شدة أعراض اضطرابات استخدام الإنترنت والألعاب لدى المراهقين المعرضين للخطر. ولا ينبغي حصر الحماية في الأسرة والمدرسة وحدهما؛ إذ تشير الأدبيات الحديثة إلى أهمية البيئة الرقمية نفسها. فالإعدادات الآمنة افتراضياً، وتقليل الإشعاعات غير الضرورية، ووجود نقاط توقف واضحة، وأدوات التحكم في الاستخدام، كلها عناصر يمكن أن تدعم قدرة الطفل على التنظيم الذاتي. ومع ذلك، أظهرت مراجعة Monge Roffarello and De Russis (2023) أن

أدوات التحكم الذاتي الرقمية تحقق أثراً محدوداً وقصيرة الأجل في كثير من الحالات، وهو ما يدعم عدم تحميل الفرد وحده مسؤولية مواجهة بيئة مصممة لتعظيم التفاعل. ويرى الباحث أن الآثار المرتبطة بالاستخدام الرقمي الإشكالي لا يمكن تفسيرها بعامل منفرد، كما أن الحماية الفعالة لا تتحقق بإجراء واحد. فالأكثر اتساقاً مع الأدلة هو الجمع بين بيئة أسرية داعمة، ومدرسة قادرة على الوقاية والكشف المبكر، وتصميم رقمي أكثر أماناً، مع توجيه التدخل نحو استعادة وظائف الطفل الأساسية كالنوم والتعلم والعلاقات، بدلاً من جعل خفض عدد ساعات الاستخدام هدفاً مستقلاً في ذاته.

الفصل الثاني: سياسات حماية الأطفال في الفضاء الرقمي

تمهيد الفصل :

تختلف الدول في الأدوات التي تعتمد عليها لحماية الأطفال في البيئة الرقمية تبعاً لبنيتها التشريعية والتنظيمية وطبيعة توزيع المسؤوليات بين الدولة والأسرة والمنصات الرقمية. وقد اتجهت السياسات الحديثة بصورة متزايدة من الاكتفاء بالتوعية وحماية الطفل من المحتوى الضار إلى تنظيم مسؤولية المنصات، وضمان العمر، وخصائص التصميم، وآليات الإنفاذ. ويعرض هذا الفصل النماذج المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، بوصفها نماذج مختلفة في أدوات الحماية والتنظيم، تمهيداً للمقارنة بينها في الفصل اللاحق.

المبحث الأول: النموذج الإماراتي:

يستند النموذج الإماراتي في حماية الأطفال في الفضاء الرقمي إلى منظومة تشريعية ومؤسسية تطورت من الحماية العامة لحقوق الطفل إلى تنظيم أكثر تخصصاً للمخاطر الرقمية. ويشكل القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل «وديمة» الأساس الحقوقي لهذه المنظومة، من خلال تأكيد المصلحة الفضلى للطفل وحمايته من مختلف صور الإهمال والاستغلال والإساءة. وقد امتدت هذه الحماية لاحقاً إلى البيئة الرقمية عبر تشريعات وتنظيمات أكثر تحديداً، بما يعكس انتقال السياسة الإماراتية من الحماية العامة إلى معالجة المخاطر الناشئة عن استخدام المنصات والخدمات الرقمية.

ويمثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 بشأن السلامة الرقمية للطفل تحولاً مهماً في هذا المسار؛ إذ وضع إطاراً تشريعياً متخصصاً لحماية الأطفال من المخاطر والممارسات الرقمية الضارة، وحدد مسؤوليات الجهات الحكومية والمنصات الرقمية ومزودي خدمات الإنترنت وأولياء الأمور. كما أنشأ مجلس السلامة الرقمية للطفل، وربط متطلبات الحماية بمستوى المخاطر المرتبطة بالمنصات والفئات العمرية التي تستخدمها (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025).

ويتميز هذا الإطار بتوسيع نطاق مسؤولية المنصات الرقمية؛ إذ تشمل أدوات الحماية إعدادات خصوصية قوية مفعلة افتراضياً، وأدوات للرقابة الأبوية، وتصنيف المحتوى وفق العمر، وإمكان تحديد أوقات الاستخدام والراحة، وتوفير وسائل واضحة للإبلاغ عن المحتوى الضار. كما يشمل مفهوم ضوابط حماية الطفل المعززة التحقق من العمر، والقيود الملائمة للعمر، وحماية البيانات الشخصية، وقيود التواصل ومدة الاستخدام، بما يعكس توجهاً نحو الوقاية داخل تصميم الخدمة الرقمية نفسها، وليس الاكتفاء على التعامل مع الضرر بعد وقوعه (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025).

وتعزز هذا الاتجاه بقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 بشأن تنظيم وصول الأطفال إلى منصات التواصل الاجتماعي، الذي حدد الخامسة عشرة سناً أدنى لإنشاء أو استخدام الحسابات الشخصية على هذه المنصات، وألزم المنصات باستخدام تدابير تقنية وتنظيمية للتحقق من العمر وتقييد وصول من هم دون السن المحددة إلى الخصائص الكاملة للتفاعل الاجتماعي. كما أقر تدابير حماية إضافية لمن بلغوا الخامسة عشرة ولم يبلغوا السادسة عشرة، بما يتناسب مع فئتهم العمرية ومستوى المخاطر الرقمية (مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، 2026).

ويكمل البعد التعليمي هذا البناء التشريعي؛ إذ تضع السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية إطاراً للوقاية والكشف المبكر والإبلاغ والتدخل، وتشمل المؤسسات الحكومية والخاصة والتعليم الحضوري وعن بُعد. كما تحدد مسؤوليات المؤسسات التعليمية في تدريب العاملين، وتعيين مسؤولي حماية الطفل، وتوفير قنوات أمانة للإبلاغ، والتنسيق مع الجهات المختصة، بما يعزز دور المدرسة بوصفها جزءاً من منظومة الحماية وليس مجرد بيئة للتوعية (وزارة التربية والتعليم، 2020). ويكشف هذا التطور أن النموذج الإماراتي لم يعد يعتمد فقط على الأسرة والتوعية وحماية الطفل من المحتوى الضار، وإنما أصبح يجمع بين الحقوق، والتنظيم القانوني، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والوقاية التعليمية والأسرية. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة للاستخدام الرقمي الإشكالي، لأن بعض الأدوات التي تبناها الإطار الإماراتي، مثل حدود الاستخدام والراحة، والإعدادات الأمانة، والرقابة الأبوية، والقيود العمرية، تتصل مباشرة بالحد من أنماط الاستخدام غير المتوازن. ويرى الباحث أن القوة الرئيسية للنموذج الإماراتي تتمثل في تحوله إلى نموذج متعدد المستويات يوزع مسؤولية الحماية بين الدولة والمنصة والأسرة والمؤسسة التعليمية، بدلاً من تحميل الطفل أو أسرته المسؤولية منفرداً. غير أن حادثة المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2025 وقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 تقتضي التمييز بين اكتمال البناء التشريعي وبين ثبوت فعاليته العملية؛ إذ لا تزال الحاجة قائمة إلى بيانات تقييمية تقيس أثر هذه الأدوات في أنماط استخدام الأطفال ورفاههم الرقمي.

المبحث الثاني: النموذج البريطاني:

يمثل النموذج البريطاني أحد أبرز النماذج التنظيمية التي انتقلت من التركيز على مسؤولية المستخدم والأسرة إلى فرض واجبات مباشرة على مقدمي الخدمات الرقمية. ويستند هذا النموذج بصورة رئيسة إلى قانون السلامة على الإنترنت لعام 2023 (Online Safety Act 2023)، الذي منح هيئة الاتصالات البريطانية Ofcom صلاحيات تنظيمية ورقابية واسعة لحماية المستخدمين، ولا سيما الأطفال، من المخاطر المرتبطة بالخدمات الرقمية. ويلزم القانون الخدمات التي تدخل ضمن نطاقه بتحديد ما إذا كان الأطفال يُحتمل أن يصلوا إليها، وفي حال ثبوت ذلك يتعين عليها إجراء تقييم لمخاطر الأطفال، واتخاذ تدابير مناسبة للحد منها، والاحتفاظ بالسجلات ومراجعة تقييماتها عند حدوث تغييرات جوهرية في الخدمة. (Ofcom, 2026) وقد دخلت واجبات حماية الأطفال حيز التطبيق العملي خلال عام 2025، وأصدرت Ofcom مدونات ممارسة خاصة بخدمات المستخدمين ومحركات البحث، بما نقل حماية الأطفال من إطار إرشادي إلى التزامات تنظيمية قابلة للرقابة والإنفاذ.

ويتكامل قانون السلامة على الإنترنت مع مدونة التصميم الملائم للعمر (Age Appropriate Design Code) الصادرة عن مكتب مفوض المعلومات البريطاني، والتي تقوم على خمسة عشر معياراً لحماية بيانات الأطفال عند تصميم الخدمات الرقمية. وتشمل هذه المعايير مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، وتقييم آثار حماية البيانات، والتطبيق الملائم للعمر، ورفع مستوى الخصوصية الافتراضية، وتقليل جمع البيانات، وتنظيم التنميط والموقع الجغرافي والرقابة الأبوية، وعدم استخدام تقنيات الدفع السلوكي لحث الأطفال على إضعاف إعدادات الخصوصية. ويعكس ذلك توجهاً نحو إدماج الحماية في تصميم الخدمة منذ البداية، بدلاً من الاكتصار على معالجة الضرر بعد وقوعه. (Information Commissioner's Office [ICO], n.d.) ويمثل ضمان العمر أحد المكونات المهمة في النموذج البريطاني. فقد وضعت Ofcom إرشادات لمفهوم «ضمان العمر عالي الفاعلية»، وألزمت الخدمات التي تسمح بالمحتوى الإباحي باستخدام وسائل فعالة لمنع الأطفال من الوصول إليه، كما تدخل وسائل ضمان العمر ضمن أدوات حماية الأطفال في الخدمات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة. (Ofcom, 2025) وقد بدأت Ofcom بالفعل إجراءات إنفاذ ضد بعض الخدمات غير الممتثلة لهذه الالتزامات، وهو ما يبين أن ضمان العمر لم يعد مجرد توصية فنية، بل أصبح جزءاً من منظومة رقابية قابلة للعقوبة.

ومع ذلك، تثير أنظمة ضمان العمر تحديات تتعلق بالخصوصية والتناسب ودقة التحقق واحتمالات استبعاد بعض الأطفال من الخدمات المشروعة. وقد خلص (Livingstone et al. (2024 إلى أن ضمان العمر ينبغي ألا يقاس فقط بقدرته على منع الوصول، وإنما أيضاً بمدى احترامه لحقوق الطفل في الخصوصية والمشاركة وعدم التمييز، مع ضرورة التناسب والشفافية والرقابة المستقلة.

كما تتجه السياسة البريطانية إلى معالجة تأثير تصميم المنصة نفسها في تعرض الأطفال للمخاطر. وتُظهر الأدلة التنظيمية الحديثة اهتماماً بالإعدادات الآمنة افتراضياً وآليات التوصية والتحكم في المحتوى؛ فقد أظهرت تجربة أجرتها Ofcom أن الأطفال كانوا أكثر ميلاً إلى الاحتفاظ بإعداد يمنع التوصية بالمحتوى الضار عندما كان مفعلاً افتراضياً، وهو ما يدعم أهمية «السلامة بالتصميم» بدلاً من الاعتماد الكامل على الاختيار الواعي للطفل. (Ofcom, 2026)

وعلى الرغم من قوة هذا البناء التنظيمي، يرى (Nash and Felton (2024 أن قانون السلامة على الإنترنت لا يزال يحتفظ بدرجة من التركيز على تنظيم المحتوى، وأن قدرته على معالجة التصميمات التي تعظم التفاعل والانخراط تعتمد على كيفية تفسير الالتزامات وتنفيذها عملياً. كما أن حادثة تطبيق جزء كبير من واجبات القانون تجعل الأدلة المتعلقة بآثره الفعلي في رفاه الأطفال والاستخدام الرقمي الإشكالي ما تزال محدودة.

ويرى الباحث أن أبرز قوة في النموذج البريطاني تتمثل في تحويل حماية الأطفال من مسؤولية أخلاقية أو طوعية للمنصات إلى واجبات نظامية تخضع لتقييم المخاطر والرقابة والإنفاذ، مع إدماج الخصوصية والسلامة في تصميم الخدمات. إلا أن نجاح هذا النموذج لا يمكن قياسه بعدد القواعد التنظيمية وحده، بل بمدى قدرته الفعلية على تغيير ممارسات المنصات وتقليل تعرض الأطفال للمخاطر دون المساس غير المتناسب بحقوقهم الرقمية.

المبحث الثالث: النموذج الأسترالي:

يستند النموذج الأسترالي في حماية الأطفال في الفضاء الرقمي إلى قانون السلامة على الإنترنت لعام 2021 (Online Safety Act 2021)، الذي منح مفوض السلامة الإلكترونية eSafety Commissioner صلاحيات تنظيمية ورقابية لمواجهة طيف من المخاطر الرقمية. ويتميز هذا النموذج بوجود جهة تنظيمية متخصصة تتولى الإشراف على تطبيق قواعد السلامة الإلكترونية، وإصدار الإرشادات، ومتابعة امتثال مقدمي الخدمات، بما يجعل حماية المستخدمين جزءاً من إطار مؤسسي مستمر وليس مجرد حملات توعوية.

ويشكل مفهوم السلامة بالتصميم (Safety by Design) أحد المرتكزات المهمة في النموذج الأسترالي؛ إذ يقوم على إدماج سلامة المستخدم وحقوقه منذ مراحل تصميم الخدمات والمنتجات الرقمية، بدلاً من إضافة أدوات الحماية بعد وقوع الضرر. ويستند هذا النهج إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي: مسؤولية مقدم الخدمة، وتمكين المستخدم واستقلاليتهم، والشفافية والمساءلة، مع تأكيد أن مسؤولية السلامة لا ينبغي أن تقع على المستخدم وحده. (eSafety Commissioner, 2026)

وشهد النموذج الأسترالي تحولاً أكثر وضوحاً مع صدور Online Safety Amendment (Social Media Minimum Age) Act 2024، الذي أضاف إلى قانون السلامة الإلكترونية إطاراً خاصاً بالحد الأدنى لسن استخدام بعض منصات التواصل الاجتماعي. ويهدف التشريع إلى تقليل مخاطر تعرض الأطفال للأضرار المرتبطة بهذه المنصات، من خلال إلزام مقدمي الخدمات باتخاذ «خطوات معقولة» لمنع من لم يبلغوا السن المحددة من إنشاء حسابات أو الاحتفاظ بها، مع إدراج ضمانات لحماية المعلومات التي يتم جمعها لأغراض التحقق من العمر. (Australia, 2024)

ومنذ 10 ديسمبر 2025 أصبحت المنصات المشمولة ملزمة باتخاذ خطوات معقولة لمنع الأستراليين دون السادسة عشرة من امتلاك حسابات عليها. وتقع مسؤولية الامتثال على المنصة وليس على الطفل أو والديه، وهو ما يعكس انتقالاً واضحاً في توزيع المسؤولية التنظيمية من المستخدم إلى مقدم الخدمة. كما يستخدم مفوض السلامة الإلكترونية سلطاته في جمع المعلومات

ومتابعة كيفية تنفيذ المنصات لهذه الالتزامات، وقد نُشرت خلال عام 2026 بيانات أولية عن مستوى الامتثال والتنفيذ (eSafety Commissioner, 2026).

ولا يعني الحد العمري خطراً شاملاً للإنترنت أو لجميع الخدمات الرقمية؛ إذ يقتصر على المنصات التي تنطبق عليها معايير «منصات التواصل الاجتماعي المقيدة عمرياً»، بينما تستثنى خدمات أخرى بحسب طبيعتها ووظيفتها. كما يمكن لمن هم دون السادسة عشرة الاستمرار في الوصول إلى بعض المحتوى المتاح علناً من دون امتلاك حساب. ويكشف ذلك أن السياسة الأسترالية تستهدف تحديداً خصائص التفاعل المرتبطة بالحسابات والمنصات الاجتماعية، وليس منع الأطفال من الاستفادة من البيئة الرقمية بصورة مطلقة. (eSafety Commissioner, 2026)

وقد أثار هذا النهج نقاشاً علمياً حول مدى كفاية القيود العمرية وحدها. ويرى (Weeramanthri (2026 أن التجربة الأسترالية تمثل تدخلاً احترازياً مهماً في السياسة العامة، إلا أن فعاليتها الفعلية لا تزال بحاجة إلى تقييم في ضوء قضايا التحقق من العمر والتحليل والخصوصية والآثار غير المقصودة. وفي الاتجاه نفسه، يؤكد (Carah et al. (2025 أن حظر الحسابات بحسب العمر لا يعالج بمفرده خصائص التصميم ونماذج الأعمال التي تسعى إلى تعظيم تفاعل المستخدمين؛ ولذلك ينبغي النظر إلى القيود العمرية باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع تشمل السلامة بالتصميم ومسؤولية المنصات.

ويرى الباحث أن النموذج الأسترالي يتميز بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود جهة متخصصة للإنفاذ، إضافة إلى الجمع بين السلامة بالتصميم والحد العمري الملزم للمنصات. غير أن حداثة تطبيق قيد السادسة عشرة تجعل تقييم نجاحه في الحد من الاستخدام الرقمي الإشكالي أو تحسين رفاه الأطفال أمراً يحتاج إلى أدلة لاحقة؛ فخفض عدد حسابات الأطفال لا يمثل في ذاته دليلاً كافياً على انخفاض الضرر ما لم يصاحبه تحسن قابل للقياس في أنماط الاستخدام والرفاه والسلامة الرقمية.

الفصل الثالث: التحليل المقارن والسياق الإماراتي

تمهيد :

بعد عرض الأسس المفاهيمية للاستخدام الرقمي الإشكالي وتحليل النماذج الوطنية في دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا، ينتقل هذا الفصل إلى المقارنة المباشرة بين هذه النماذج وفق الأبعاد الرئيسية التي اعتمدها الدراسة. وتركز المقارنة على طبيعة التشريعات، ومسؤولية المنصات، وأدوات الوقاية والاستجابة والإنفاذ، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف ونقاط القوة والضعف في كل نموذج. كما يسعى الفصل إلى استخلاص العناصر التي يمكن الاستفادة منها أو تكييفها مع السياق الإماراتي، مع مراعاة الخصوصية القانونية والمؤسسية والاجتماعية للدولة، ودون افتراض إمكانية نقل التجارب الدولية بصورة مباشرة.

المبحث الأول: التشريع ومسؤولية المنصات:

تكشف المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا عن تحول مشترك في فلسفة حماية الأطفال في الفضاء الرقمي، يتمثل في الانتقال من الاعتماد على مسؤولية الطفل والأسرة إلى تحميل المنصات الرقمية التزامات مباشرة تتناسب مع قدرتها على التحكم في تصميم الخدمات والمحتوى وآليات الوصول. ومع ذلك، تختلف الدول الثلاث في الأساس التشريعي وطبيعة الالتزامات المفروضة ومدى تدخل الدولة في تحديد شروط استخدام الأطفال للمنصات.

في دولة الإمارات، تطور الإطار التشريعي من الحماية العامة التي يوفرها القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل «وديمة» إلى إطار متخصص بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2025 بشأن السلامة الرقمية للطفل. ويقوم النظام الحديث على توزيع المسؤولية بين الجهات الحكومية والمنصات ومزودي خدمات الإنترنت والأسرة، مع تصنيف المنصات بحسب مستوى المخاطر وتحديد متطلبات مرتبطة بالفئة العمرية والتحقق من العمر. كما أُلزم قرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2026 منصات التواصل الاجتماعي بعدم السماح للأطفال دون الخامسة عشرة بإنشاء حسابات شخصية، وفرض التحقق

الفعال من العمر والكشف عن الحسابات المخالفة وتعطيلها، مع تدابير حماية إضافية للفئة من الخامسة عشرة إلى ما دون السادسة عشرة (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025؛ مجلس الوزراء، 2026).

أما المملكة المتحدة، فتعتمد نموذجاً يقوم أساساً على الواجبات النظامية القائمة على المخاطر بموجب Online Safety Act 2023. ولا يقوم هذا النموذج على منع فئة عمرية محددة بصورة عامة من امتلاك حسابات التواصل الاجتماعي، وإنما يلزم الخدمات المشمولة بتحديد احتمالية وصول الأطفال إليها، وإجراء تقييم لمخاطر الأطفال، واتخاذ تدابير مناسبة للحماية، ومراجعة تقييماتها عند حدوث تغييرات جوهرية في الخدمة. وتشرف Ofcom على تطبيق هذه الالتزامات، بما يجعل مسؤولية المنصة مستمرة ومرتبطة بكيفية تصميم الخدمة وإدارتها وليس فقط بوقوع الضرر بعد حدوثه. (Ofcom, 2026) ويشير Nash and Felton (2024) إلى أن أهمية النموذج البريطاني تكمن في انتقاله نحو تنظيم المخاطر النظامية، رغم استمرار تحديات مرتبطة بمدى قدرته على تجاوز التركيز التقليدي على المحتوى إلى تنظيم خصائص التصميم نفسها.

ويختلف النموذج الأسترالي في اعتماده أداة تشريعية أكثر مباشرة فيما يتعلق بالوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي. فمنذ 10 ديسمبر 2025، أصبحت المنصات المصنفة باعتبارها منصات تواصل اجتماعي مقيدة عمرياً ملزمة باتخاذ «خطوات معقولة» لمنع الأستراليين دون السادسة عشرة من إنشاء حسابات أو الاحتفاظ بها. وتقع المسؤولية القانونية على المنصة، لا على الطفل أو والديه، ويمكن فرض جزاءات مدنية على المنصات التي لا تتخذ الخطوات المطلوبة. (eSafety Commissioner, 2026) ومن ثم يعتمد النموذج الأسترالي بدرجة أكبر على تقييد الوصول بحسب العمر، بينما يحتفظ في الوقت نفسه بمنظومة أوسع للسلامة الإلكترونية تشرف عليها جهة تنظيمية متخصصة.

وتوضح المقارنة أن الدول الثلاث تتفق على مبدأ جوهري يتمثل في أن المنصة لم تعد مجرد وسيط تقني محايد، بل أصبحت طرفاً يتحمل مسؤوليات قانونية في حماية الأطفال. إلا أن طريقة ترجمة هذا المبدأ تختلف؛ فالمملكة المتحدة تركز على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة، وأستراليا تستخدم الحد العمري الملزم بوصفه أداة مباشرة مع تحميل المنصات مسؤولية التنفيذ، في حين يجمع النموذج الإماراتي الحديث بين تصنيف المخاطر، والتحقق من العمر، ومسؤولية المنصات، والحد الأدنى للوصول إلى حسابات التواصل الاجتماعي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Jang and Ko (2023) من أن أنظمة حماية الأطفال الرقمية تختلف في هياكلها المؤسسية وأدواتها التنظيمية، وأن فاعلية الحماية تتطلب توزيعاً واضحاً للمسؤوليات بين الجهات الحكومية والمنصات والأطراف الأخرى، وليس الاعتماد على تدخل واحد منفرد. كما أوضحت دراستهم أن المقارنات السابقة ظلت في معظمها وصفية ولم تصل إلى تقييم النتائج الفعلية للسياسات.

ويرى الباحث أن النموذج الإماراتي أصبح، بعد التطورات التشريعية الأخيرة، أقرب إلى نموذج هجين يجمع بين قوة التنظيم القائم على المخاطر الموجودة في التجربة البريطانية وبين التدخل العمري المباشر الذي يميز التجربة الأسترالية، مع احتفاظه بخصوصية وطنية تتمثل في دمج دور الأسرة والمؤسسات الحكومية ضمن منظومة الحماية. غير أن المقارنة بين قوة النصوص التشريعية لا تكفي للحكم على تفوق نموذج على آخر؛ إذ يظل المعيار الأهم هو مدى قدرة هذه الالتزامات على تغيير سلوك المنصات وتقليل تعرض الأطفال للمخاطر بصورة قابلة للقياس.

المبحث الثاني: الوقاية والاستجابة والإنفاذ:

لا تقتصر حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي على التشريعات والقيود المفروضة على المنصات، بل تتطلب منظومة تجمع بين الوقاية المبكرة، والاستجابة عند ظهور الضرر، والقدرة على إنفاذ الالتزامات التنظيمية. وتختلف دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا في توزيع هذه الوظائف بين الأسرة والمدرسة والقطاع الصحي والجهات التنظيمية، رغم اتفاقها على أهمية تعدد مستويات الحماية.

في دولة الإمارات، تحتل الوقاية الأسرية والتعليمية موقعاً مهماً ضمن منظومة حماية الطفل، من خلال التوعية بالأمن والسلامة الرقمية، ودور المؤسسات التعليمية في الكشف المبكر والإبلاغ والتعامل مع المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال. كما يعزز الإطار الإماراتي الحديث دور الأسرة من خلال أدوات الرقابة الأبوية وضوابط الاستخدام والحماية الملائمة للعمر. غير أن الأدبيات الإماراتية والخليجية المتاحة لا تزال محدودة في تقييم الأثر الفعلي لهذه البرامج على الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال؛ إذ تتركز معظم الدراسات الخليجية على قياس الانتشار والعوامل النفسية المرتبطة بالاستخدام أكثر من تقييم سياسات الوقاية أو الخدمات المقدمة للأطفال. (Al-Khani et al., 2021)

أما المملكة المتحدة، فتجمع بين برامج التوعية والتربية الرقمية وبين منظومة تنظيمية تضع مسؤولية أساسية على المنصات. ويتكامل الدور المدرسي والأسري مع واجبات المنصات في تقليل مخاطر الأطفال، بحيث لا تعتمد الوقاية على تعليم الطفل كيفية حماية نفسه فقط. ويكتسب هذا النهج أهميته في ضوء ما أظهرته مراجعة (Throuvala et al., 2019) من أن البرامج المدرسية يمكن أن تحسن المعرفة والاتجاهات ومهارات التنظيم الذاتي، إلا أن أثرها في خفض الاستخدام الإشكالي يظل متفاوتاً إذا لم تكن جزءاً من تدخل أوسع.

وفي أستراليا، تفتقر الوقاية بوجود مفوض متخصص للسلامة الإلكترونية يوفر موارد توعوية للأسر والمدارس والأطفال، إلى جانب مسؤوليات المنصات ومتطلبات الحماية التنظيمية. كما أن تطبيق الحد الأدنى للسن في منصات التواصل الاجتماعي ترافقه عمليات متابعة وتقييم، وهو ما يجعل الوقاية مرتبطة بالتنظيم وليس بالتوعية وحدها. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات الأسترالية أن القيود العمرية لا تكفي بمفردها ما لم يصاحبها تصميم أكثر أماناً، وتثقيف رقمي، ومشاركة للأسر والشباب في منظومة الحماية. (Carah et al., 2025)

أما فيما يتعلق بالاستجابة، فتظهر الأدلة العلمية أهمية الانتقال من الوقاية العامة إلى تدخل متدرج عندما يبدأ الاستخدام في التأثير في الوظائف اليومية للطفل. وقد أثبتت تجربة (Lindenberg et al., 2022) أن التدخل المدرسي القائم على أساليب العلاج المعرفي السلوكي يمكن أن يقلل شدة أعراض اضطرابات استخدام الإنترنت والألعاب لدى المراهقين المعرضين للخطر، بما يؤكد أهمية وجود مسارات للكشف المبكر والإحالة والتدخل المتخصص.

وعند مقارنة الدول الثلاث، تبدو الاستجابة الصحية أقل تكاملاً من الجوانب التشريعية والتنظيمية. ففي النموذج الإماراتي توجد خدمات صحية وتعليمية يمكنها التعامل مع مشكلات الطفل، إلا أن الأدبيات التي تمت مراجعتها لا تقدم دليلاً على وجود مسار وطني موحد ومقاس النتائج خاص بالاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال. وفي المملكة المتحدة وأستراليا توجد أنظمة أكثر نضجاً للصحة النفسية وحماية الطفل، إلا أن التنظيم الرقمي والمسارات الصحية يظلان في جانب كبير منهما مسارين متوازيين، كما أن تقييم أثر السياسات الرقمية الجديدة في النتائج الصحية للأطفال ما يزال محدوداً. وتؤكد المراجعة الحديثة أن الأدلة المتعلقة بالتقييم الفعلي لنتائج السياسات لا تزال ضعيفة في جميع هذه النماذج.

وفي جانب الإنفاذ، تظهر فروق أكثر وضوحاً. فالمملكة المتحدة تعتمد على Ofcom بوصفها جهة تنظيمية مستقلة تراقب الامتثال وتطبق الالتزامات المنصوص عليها في قانون السلامة على الإنترنت، بينما تمتلك أستراليا eSafety Commissioner كجهة متخصصة تملك صلاحيات رقابية وإنفاذية وترتبط بها منظومة الغرامات والمتابعة. أما دولة الإمارات فتقوم على نموذج متعدد الجهات يجمع السلطات المختصة بحماية الطفل والتعليم والاتصالات والسلامة الرقمية، وقد عززت التشريعات الحديثة مسؤولية المنصات والالتزام بضوابط العمر والسلامة الرقمية. ويظل التحدي المشترك بين النماذج الثلاثة هو الانتقال من قياس الامتثال القانوني إلى قياس أثر الإنفاذ في السلوك الفعلي للمنصات وفي رفاه الأطفال.

وتتفق هذه النتيجة مع (Chhabra et al. 2025)، الذين وجدوا أن التوصيات الدولية تتقارب حول السلامة بالتصميم، والشفافية الخوارزمية، وضمان العمر، والرقابة المستقلة، إلا أن عدداً محدوداً جداً من هذه التدخلات خضع لتقييم رسمي لنتائجها الفعلية.

ويرى الباحث أن الوقاية الأكثر فاعلية لا ينبغي أن تقوم على تحميل الأسرة أو المدرسة مسؤولية ضبط استخدام الطفل منفردتين، كما أن قوة الإنفاذ لا تقاس بعدد العقوبات وحده. فالنموذج الأكثر تكاملاً هو الذي يربط الوقاية الأسرية والمدرسية بالكشف المبكر والاستجابة الصحية، ويجعل المنصات خاضعة لمسؤوليات واضحة قابلة للإنفاذ والتقييم. ومن هذا المنظور، تتمثل الفجوة المشتركة بين النماذج الثلاثة في محدودية الأدلة التي تربط التدخلات التنظيمية والوقائية بنتائج قابلة للقياس في سلوك الأطفال ورفاههم الرقمي.

المبحث الثالث: القوة والفجوات وقابلية التكيف:

تكشف المقارنة بين النماذج الإماراتي والبريطاني والأسترالي أن أيّاً منها لا يقدم نموذجاً كاملاً للحماية بمفرده، بل يمتلك كل نموذج نقاط قوة يقابلها عدد من الفجوات والتحديات. ويعود ذلك إلى اختلاف الفلسفة التنظيمية في كل دولة، وطبيعة توزيع المسؤوليات، ودرجة الاعتماد على التنظيم الوقائي أو القيود العمرية أو التزامات المنصات.

تتمثل أبرز نقاط القوة في النموذج الإماراتي في اتساع المظلة الحقوقية والمؤسسية، وسهولة التنسيق بين الجهات الحكومية، ودمج الأسرة والمدرسة والأمن الرقمي ضمن منظومة واحدة. كما عززت التطورات التشريعية الأخيرة مسؤولية المنصات وضوابط العمر والسلامة الرقمية. إلا أن حداثة هذه الأدوات تجعل تقييم أثرها الفعلي في الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال محدوداً، كما أن الأدبيات الخليجية لا تزال تفتقر إلى بيانات وطنية طويلة أو تقييمات منتظمة تربط السياسات بنتائج الأطفال. وتؤكد المراجعة الإقليمية أن غالبية الأدلة الخليجية تقوم على دراسات مقطعية وعينات جامعية، مع ندرة الدراسات الموجهة للأطفال وربط النتائج بالسياسات والخدمات. (Al-Khani et al., 2021)

أما النموذج البريطاني فتتمثل قوته في تحويل مسؤولية حماية الطفل إلى واجبات قانونية قابلة للإنفاذ، وفرض تقييمات للمخاطر، وربط الحماية بتصميم الخدمة وآليات التوصية والخصوصية وضمان العمر. وتوفر Ofcom آلية مؤسسية واضحة للرقابة والمتابعة. في المقابل، يشير (Nash and Felton 2024) إلى أن النظام البريطاني ما يزال يواجه تحدياً في الانتقال الكامل من التركيز على المحتوى إلى معالجة تصميم المنصة نفسه، إضافة إلى تعقيد متطلبات الامتثال وصعوبة قياس أثرها الفعلي في رفاه الأطفال.

ويتميز النموذج الأسترالي بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود مفوض متخصص للسلامة الإلكترونية، إلى جانب الحد العمري الملزم لمنصات التواصل الاجتماعي. ويجعل هذا التنظيم المنصة مسؤولة مباشرة عن منع الحسابات غير المسموح بها عمرياً. إلا أن هذا النهج يثير تحديات تتعلق بالتحقق من العمر والخصوصية والتحايل وانتقال الأطفال إلى منصات أو خدمات أقل تنظيمياً. كما أن الآثار الفعلية للحد العمري في رفاه الأطفال والاستخدام الإشكالي لا تزال قيد التقييم، وهو ما أكدته الأدبيات الحديثة حول التجربة الأسترالية. (Weeramanthri, 2026)

وتظهر الفجوة المشتركة بين النماذج الثلاثة في أن التشريعات والسياسات تطورت بصورة أسرع من تقييم نتائجها. فقد خلصت مراجعة (Chhabra et al. 2025) إلى وجود تقارب في التوصيات المتعلقة بالسلامة بالتصميم، وضمان العمر، وشفافية الخوارزميات، والمسؤولية التنظيمية، إلا أن معظم هذه التدخلات لم تخضع بعد لتقييم رسمي يقيس أثرها الحقيقي في الأطفال. كما تظل الأدلة المتعلقة بالنتائج الطويلة والسببية محدودة، وهو ما يمنع اعتبار أي نموذج أكثر فعالية بصورة قاطعة في المرحلة الحالية.

أما من حيث قابلية التكيف مع السياق الإماراتي، فتشير المقارنة إلى أن الاستفادة من الخبرات الدولية ينبغي أن تقوم على النقل الانتقائي لا النسخ المباشر. ويمكن الاستفادة من النموذج البريطاني في تطوير تقييمات مخاطر أكثر تفصيلاً للمنصات، وربط الامتثال بخصائص التصميم وأنظمة التوصية. كما يمكن الاستفادة من التجربة الأسترالية في تطوير أدوات التحقق من العمر وآليات متابعة امتثال المنصات، مع الحذر من نقل القيود العمرية دون تقييم أثارها في الخصوصية والتحايل والحقوق الرقمية.

ويرى الباحث أن النموذج الأنسب للسياق الإماراتي هو النموذج التكاملي الذي يحافظ على قوة البنية الوطنية في حماية الطفل والتنسيق المؤسسي، ويستفيد من الأدوات التنظيمية البريطانية والأسترالية التي أثبتت وضوحاً في توزيع مسؤولية المنصات والإنفاذ، مع إخضاع أي أداة جديدة للتقييم قبل تعميمها. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للاستفادة من التجارب المقارنة لا تتمثل في تبني نموذج أجنبي بالكامل، وإنما في اختيار العناصر الأكثر ملاءمة للسياق الإماراتي ودمجها ضمن منظومة وطنية قابلة للقياس والتطوير المستمر.

الخاتمة :

تكشف الدراسة أن حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي لم تعد مسألة ترتبط بمدة الاستخدام أو بقدرة الأسرة على الضبط وحدها، بل أصبحت قضية مركبة تتداخل فيها خصائص تصميم المنصات، ومسؤولية الشركات الرقمية، وضمان العمر، والوقاية الأسرية والمدرسية، والاستجابة الصحية، وآليات الإنفاذ والتقييم. وقد أظهرت المقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا أن كل دولة تبنت نموذجاً مختلفاً في توزيع المسؤوليات وأدوات الحماية؛ فالمملكة المتحدة تميل إلى التنظيم القائم على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة، بينما تعتمد أستراليا بصورة أوضح على التقييد العمري مع وجود جهة متخصصة للسلامة الإلكترونية، في حين يتجه النموذج الإماراتي إلى بناء منظومة هجينة تجمع بين حماية حقوق الطفل، ومسؤولية المنصات، وضوابط العمر، والدور المؤسسي والأسري.

وتؤكد نتائج الدراسة أن نقطة القوة الرئيسة في النماذج الثلاثة تتمثل في انتقال الحماية تدريجياً من التركيز على سلوك الطفل وحده إلى مساءلة البيئة الرقمية ذاتها. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة مشتركة تتمثل في محدودية الأدلة التي تقيس الأثر الفعلي لهذه السياسات في سلوك الأطفال ورفاههم الرقمي. فمعظم الأدبيات المتاحة إما دراسات وصفية أو تحليلية للتشريعات والسياسات، أو دراسات مقطعية تقيس أنماط الاستخدام وعلاقتها بالصحة النفسية والنوم، بينما تظل الدراسات الطولية والتقييمات المباشرة لنتائج السياسات محدودة (Chhabra et al., 2025; Weeramanthri, 2026).

وتبرز الفجوة البحثية بصورة أكبر في السياق الخليجي والإماراتي؛ إذ تشير الأدبيات إلى ندرة الدراسات التي تتناول الأطفال تحديداً، وهيمنة الدراسات المقطعية والعينات الجامعية، مع غياب واضح للدراسات التي تربط بين الاستخدام الرقمي الإشكالي وبين البنية التشريعية والتنظيمية والوقائية بصورة متكاملة (Al-Khani et al., 2021). كما لم تكشف المراجعة الأدبية المعتمدة في هذه الدراسة عن بحث محكم يجمع دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا ضمن إطار مقارن موحد يشمل التشريع، ومسؤولية المنصات، وضمان العمر، والسلامة بالتصميم، والوقاية، والاستجابة الصحية، والإنفاذ والتقييم.

ومن ثم، تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في سد جزء من هذه الفجوة من خلال تقديم مقارنة بنيوية متكاملة بين ثلاثة نماذج مختلفة قانونياً ومؤسسياً، مع إدخال السياق الإماراتي في أدبيات المقارنة الدولية لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي. كما تفتح الدراسة مجالاً لبحوث لاحقة أكثر تقدماً، تقوم على القياس الميداني، والدراسات الطولية، وتحليل بيانات الامتثال، ومتابعة أثر السياسات في مؤشرات مثل فقدان السيطرة، والنوم، والأداء الدراسي، والرفاه النفسي، والخصوصية. وبذلك، لا تقتصر قيمة الدراسة على وصف الاختلاف بين النماذج الثلاثة، بل تمتد إلى تحديد ما ما يزال غير معروف علمياً وما ينبغي اختباره مستقبلاً قبل الحكم النهائي على فعالية أي نموذج.

النتائج :

أسفر التحليل المفاهيمي والمقارنة بين النماذج الإماراتي والبريطاني والأسترالي عن مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة الاستخدام الرقمي الإشكالي، وتباين أدوات الحماية ومسؤوليات الأطراف المعنية في الدول الثلاث. ويمكن إجمال أهم النتائج فيما يأتي:

1. تبين أن الاستخدام الرقمي الإشكالي لا يرتبط بعدد ساعات الاستخدام وحده، وإنما يرتبط بصورة أكبر بفقدان السيطرة واستمرار الاستخدام رغم آثاره السلبية في النوم والتعلم والعلاقات والصحة النفسية.
2. أظهرت الدراسة أن خصائص تصميم المنصات الرقمية، مثل أنظمة التوصية، والتمرير اللانهائي، والتشغيل التلقائي، والإشعارات والمكافآت المتغيرة، تمثل عوامل مهمة ينبغي إدراجها ضمن سياسات حماية الأطفال، بدلاً من تحميل الطفل والأسرة مسؤولية الاستخدام بصورة منفردة.
3. كشفت المقارنة عن اتجاه مشترك في الدول الثلاث نحو زيادة مسؤولية المنصات الرقمية وتحويل حماية الأطفال من التزام طوعي إلى مسؤوليات قانونية وتنظيمية قابلة للمتابعة والإنفاذ.
4. يتميز النموذج الإماراتي بتكامل البنية الحقوقية والمؤسسية ودور الأسرة والمدرسة، وقد شهد تطوراً باتجاه تنظيم مسؤولية المنصات وضمان العمر والسلامة الرقمية، بما يجعله أقرب إلى نموذج وطني متعدد المستويات.
5. يتميز النموذج البريطاني بالاعتماد على تقييم المخاطر والواجبات النظامية المستمرة للمنصات، إلى جانب وجود جهة تنظيمية واضحة تتولى الرقابة والإنفاذ، مع استمرار تحديات قياس أثر هذه الالتزامات في رفاه الأطفال.
6. يتميز النموذج الأسترالي بوضوح المسؤولية التنظيمية ووجود جهة متخصصة للسلامة الإلكترونية، إضافة إلى اعتماد حد عمري ملزم لبعض منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن أثر هذا التدخل في الاستخدام الإشكالي والخصوصية والتحليل ما يزال بحاجة إلى تقييم.
7. تبين أن الوقاية الفعالة تتطلب تكامل الأسرة والمدرسة والقطاع الصحي والمنصة والجهات التنظيمية، ولا يمكن الاعتماد على التوعية أو القيود العمرية أو أدوات التحكم الذاتي بصورة منفردة.
8. كشفت الدراسة عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في محدودية الدراسات التي تقيس الأثر الفعلي للسياسات الرقمية في الأطفال، وندرة الدراسات الخليجية والإماراتية الموجهة للأطفال، ولا سيما الدراسات الطولية والتقييمية التي تربط بين السياسات ونتائج الرفاه الرقمي.
9. أظهرت المقارنة أن لا نموذجاً واحداً يمكن نقله إلى دولة الإمارات بصورة كاملة؛ إذ تختلف البيئات القانونية والمؤسسية والثقافية، مما يجعل النقل الانتقائي والتكييف أكثر ملاءمة من النسخ المباشر للتجارب الدولية.
10. خلصت الدراسة إلى أن المعيار الأكثر دقة لنجاح سياسات الحماية ليس مجرد انخفاض وقت الشاشة أو عدد حسابات الأطفال، وإنما تحسن قدرة الطفل على التحكم في استخدامه، ونومه، وتعلمه، وعلاقاته، ورفاهه، مع الحفاظ على خصوصيته وحقوقه الرقمية.

التوصيات :

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبما يراعي طبيعة السياق الإماراتي والتطور المتسارع للبيئة الرقمية، يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تستهدف تعزيز التكامل بين التنظيم والوقاية والتقييم، وذلك على النحو الآتي:
1. تطوير منظومة وطنية لقياس الرفاه الرقمي للأطفال تعتمد على مؤشرات فقدان السيطرة والنوم والتعلم والعلاقات والصحة، بدلاً من الاعتماد على زمن الشاشة وحده.

2. تعزيز متطلبات السلامة بالتصميم في الخدمات الرقمية الموجهة للأطفال أو المرجح استخدامها من قبلهم، بما يشمل الإعدادات الآمنة افتراضياً، وتقليل الإشعارات، وتوفير نقاط توقف واضحة، وزيادة شفافية أنظمة التوصية.
3. تطوير آليات دورية لـ تقييم مخاطر الأطفال على المنصات الرقمية وربط نتائجها بمتطلبات امتثال تتناسب مع مستوى الخطر وطبيعة الخدمة والفئة العمرية المستخدمة لها.
4. تطبيق ضمان عمر متناسب مع مستوى المخاطر، مع الالتزام بتقليل جمع البيانات وحماية الخصوصية وتقييم دقة أدوات التحقق وآثارها المحتملة قبل التوسع في استخدامها.
5. تعزيز التكامل بين الأسرة والمدرسة من خلال برامج للرفاه الرقمي تركز على التنظيم الذاتي والقدوة الأسرية والاستخدام المتوازن والكشف المبكر عن الاستخدام الإشكالي، وليس على التوعية بالمخاطر فقط.
6. تطوير مسار واضح للكشف المبكر والإحالة والتدخل الصحي للحالات التي يظهر لديها فقدان للسيطرة أو ضرر وظيفي مرتبط بالاستخدام الرقمي، مع تجنب وصم كل استخدام مكثف بوصفه إدماناً.
7. إنشاء مؤشرات واضحة لقياس امتثال المنصات وفعالية الإنفاذ، بحيث لا يقتصر التقييم على عدد المخالفات والعقوبات، بل يشمل التغير في ممارسات المنصات ومستوى تعرض الأطفال للمخاطر.
8. إخضاع السياسات والتنظيمات الجديدة إلى تقييم دوري مستقل لقياس آثارها المقصودة وغير المقصودة في رفاه الأطفال وخصوصيتهم وحقوقهم الرقمية قبل توسيع نطاقها.
9. تشجيع الجامعات ومراكز البحوث الإماراتية على إجراء دراسات وطنية وطولية وميدانية حول الاستخدام الرقمي الإشكالي لدى الأطفال، بما يساهم في معالجة النقص الحالي في الأدلة الخليجية والإماراتية.
10. الاستفادة الانتقائية من التجربتين البريطانية والأسترالية، مع الحفاظ على خصوصية النموذج الإماراتي، بحيث يتم تكييف الأدوات الدولية وفق البيئة القانونية والمؤسسية والاجتماعية للدولة بدلاً من نقلها بصورة مباشرة.

❖ قائمة المصادر والمراجع :

1. Al-Khani, A. M., Saquib, J., Rajab, A. M., Khalifa, M. A., Almazrou, A., & Saquib, N. (2021). Internet addiction in Gulf countries: A systematic review and meta-analysis. *Journal of Behavioral Addictions*, 10(3), 601–610. <https://doi.org/10.1556/2006.2021.00057>
2. Boer, M., van den Eijnden, R. J. J. M., Boniel-Nissim, M., Wong, S.-L., Inchley, J. C., Badura, P., Craig, W. M., Gobina, I., Kleszczewska, D., Klanscek, H. J., & Stevens, G. W. J. M. (2020). Adolescents' intense and problematic social media use and their well-being in 29 countries. *Journal of Adolescent Health*, 66(6, Suppl.), S89–S99. <https://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2020.02.014>
3. Carah, N., Demaio, S., Holly, L., Kickbusch, I., & Williams, C. (2025). Beyond banning: Our digital world must be made safer for young people. *Health Promotion Journal of Australia*, 36(1), e938. <https://doi.org/10.1002/hpja.938>
4. Cheng, C., Lau, Y.-C., Chan, L., & Luk, J. W. (2021). Prevalence of social media addiction across 32 nations: Meta-analysis with subgroup analysis of classification schemes and cultural values. *Addictive Behaviors*, 117, 106845. <https://doi.org/10.1016/j.addbeh.2021.106845>

5. Chhabra, J., Pilkington, V., Benakovic, R., Wilson, M. J., La Sala, L., & Seidler, Z. (2025). Social media and youth mental health: Scoping review of platform and policy recommendations. *Journal of Medical Internet Research*, 27, e72061. <https://doi.org/10.2196/72061>
6. Costello, N., Sutton, R., Jones, M., Almassian, M., Raffoul, A., Ojumu, O., Salvia, M., Santoso, M., Kavanaugh, J. R., & Austin, S. B. (2023). Algorithms, addiction, and adolescent mental health: An interdisciplinary study to inform state-level policy action to protect youth from the dangers of social media. *American Journal of Law & Medicine*, 49(2–3), 135–172. <https://doi.org/10.1017/amj.2023.25>
7. Flayelle, M., Brevers, D., King, D. L., Maurage, P., Perales, J. C., & Billieux, J. (2023). A taxonomy of technology design features that promote potentially addictive online behaviours. *Nature Reviews Psychology*, 2(3), 136–150. <https://doi.org/10.1038/s44159-023-00153-4>
8. Hasan, H., Shihab, K. A., Mohammad, Z., Jahan, H., Coussa, A., & Faris, M. E. (2023). Associations of smartphone addiction, chronotype, sleep quality, and risk of eating disorders among university students: A cross-sectional study from Sharjah/United Arab Emirates. *Heliyon*, 9(2), e12882. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e12882>
9. Jang, Y., & Ko, B. (2023). Online safety for children and youth under the 4Cs framework—A focus on digital policies in Australia, Canada, and the UK. *Children*, 10(8), 1415. <https://doi.org/10.3390/children10081415>
10. Lindenberg, K., Kindt, S., & Szasz-Janocha, C. (2022). Effectiveness of cognitive behavioral therapy-based intervention in preventing gaming disorder and unspecified internet use disorder in adolescents: A cluster randomized clinical trial. *JAMA Network Open*, 5(2), e2148995. <https://doi.org/10.1001/jamanetworkopen.2021.48995>
11. Livingstone, S., Nair, A., Stoilova, M., van der Hof, S., & Caglar, C. (2024). Children's rights and online age assurance systems: The way forward. *The International Journal of Children's Rights*, 32(3), 721–747. <https://doi.org/10.1163/15718182-32030001>
12. Monge Roffarello, A., & De Russis, L. (2023). Achieving digital wellbeing through digital self-control tools: A systematic review and meta-analysis. *ACM Transactions on Computer-Human Interaction*, 30(4), Article 53. <https://doi.org/10.1145/3571810>
13. Nash, V., & Felton, L. (2024). Treating the symptoms or the disease? Analysing the UK Online Safety Act's approach to digital regulation. *Policy & Internet*, 16(4), 818–832. <https://doi.org/10.1002/poi3.404>
14. Orben, A., & Przybylski, A. K. (2019). The association between adolescent well-being and digital technology use. *Nature Human Behaviour*, 3(2), 173–182. <https://doi.org/10.1038/s41562-018-0506-1>
15. Paulus, F. W., Ohmann, S., von Gontard, A., & Popow, C. (2018). Internet gaming disorder in children and adolescents: A systematic review. *Developmental Medicine & Child Neurology*, 60(7), 645–659. <https://doi.org/10.1111/dmcn.13754>

16. Radesky, J., Hiniker, A., McLaren, C., Akgun, E., Schaller, A., Weeks, H. M., Campbell, S., & Gearhardt, A. N. (2022). Prevalence and characteristics of manipulative design in mobile applications used by children. *JAMA Network Open*, 5(6), e2217641. <https://doi.org/10.1001/jamanetworkopen.2022.17641>
17. Shannon, H., Bush, K., Villeneuve, P. J., Hellemans, K. G. C., & Guimond, S. (2022). Problematic social media use in adolescents and young adults: Systematic review and meta-analysis. *JMIR Mental Health*, 9(4), e33450. <https://doi.org/10.2196/33450>
18. Sohn, S. Y., Rees, P., Wildridge, B., Kalk, N. J., & Carter, B. (2019). Prevalence of problematic smartphone usage and associated mental health outcomes amongst children and young people: A systematic review, meta-analysis and GRADE of the evidence. *BMC Psychiatry*, 19, 356. <https://doi.org/10.1186/s12888-019-2350-x>
19. Stevens, M. W. R., Dorstyn, D., Delfabbro, P. H., & King, D. L. (2021). Global prevalence of gaming disorder: A systematic review and meta-analysis. *Australian & New Zealand Journal of Psychiatry*, 55(6), 553–568. <https://doi.org/10.1177/0004867420962851>
20. Throuvala, M. A., Griffiths, M. D., Rennoldson, M., & Kuss, D. J. (2019). School-based prevention for adolescent internet addiction: Prevention is the key. A systematic literature review. *Current Neuropharmacology*, 17(6), 507–525. <https://doi.org/10.2174/1570159X16666180813153806>
21. Weeramanthri, T. (2026). A world-first social media ban: Lessons from Australia in a globalised public policy environment. *Journal of Public Health Policy*, 47(2), 316–322. <https://doi.org/10.1057/s41271-026-00622-z>

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمقنوج.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقيير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوريكي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaillance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع